

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي
تيسمسيلت

المعيار

في الحقوق والعلوم السياسية
والاقتصادية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسمسيلت

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

ISSN 2170-0931
EISSN 2602-6376

شارك في هذا العدد

- د. خالد روشو. أ. غانس محمد. د. شامي يسين. حادي إبراهيم.
أ. دهقاني أيوب. أ. هوارى قادة. أ. إلياس ميسوم. د. رصاع موسى.
الباحثة. أسماء حداد. د. مبطوش الحاج / أ. شاكر سليمان. د. باية عبد القادر.
د. بن عيسى الأمين. د. شعشوع قويدر. د. أحمد بشارة موسى. د. ساعد محمد.
د. كروش نور الدين / د. أولاد ابراهيم ليلي / د. قجاتي عبد الحميد.
أ. د. دربوش محمد الطاهر / أ. زرقان سهام / د. يزيد تقرارت. أ. غولام جمال الدين.
د. فيصل دلال. د. رابحي بو عبد الله. (ط. د) نبيل كنوش / د / مصطفى طويطي.
د. عماري علي / أ. خذري توفيق. أ. جميلة صادق / أ. د عبد القادر دربال

المعيار

المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهرسة



المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشاشي قيسميلة - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 3 سنتيم عن يمين الصفحة و1.5 عن يسارها وهامش 2 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد التاسع العدد 04 ديسمبر 2018

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

المركز الجامعي : أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

www.cuniv.tissemsilt.dz

البريد الإلكتروني:

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة: أ. د. : دحدوح عبد القادر مدير المركز الجامعي تيسمسيلت

المدير المسئول عن النشر : أ. د. عيساني امحمد.

رئيس الهيئة : د. دردار بشير.

رئيس التحرير: د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. علاق عبد القادر، د. دراجي عيسى

هيئة التحرير:

أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، د. روشو خالد، د. مرسي

مشري، د. العيداني إلياس

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: أ. د. غربي محمد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد،

د. لعروسي أحمد، د. مرسي مشري، د. قزران مصطفى، د. شعشوع قويدر، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة،

د. دراجي عيسى، د. محي الدين محمود عمر، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي،

د. ضويقي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريدي عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماعة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد

كلمة العدد

تواصل المجلة في هذا العدد السير في خطها الذي رسمته منذ بداية انطلاقها، رامية إلى تجميع البحوث والجهود العلمية الجادة والرصينة، وأن تكون منبراً لإبرازها والرقى بها. وفي هذه الكلمة نشير إلى عدد من المواضيع التي تم اعتمادها في هذا العدد والتي تمس بالواقع والراهن المعيش، نذكر منها موضوعاً عن الإدماج البيئي والتنمية المستدامة، وكذا موضوع الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري، وموضوع تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية، وهي عينة ذكرناها على سبيل التمثيل فقط في معرض إشارتنا إلى اهتمام المجلة بالبحوث التي تتناول القضايا الآتية في مختلف المجالات، وهي محاولة لمسايرة الواقع الراهن. هذا ويخطط القائمون على المجلة مستقبلاً من أجل أن تتخذ بعض أعدادها خطأً افتتاحياً موحداً يعتمد على إدراج ملفات بعينها، لها ثقلها وحتميتها في الطرح وما يتماشى مع الآنية والراهنية ومسايرة التحولات، وهذا سعيًا منهم لتحقيق هدف موضوعي يتسم بالوحدة والقصد في الرؤية والأهداف.

المدير المسؤول عن النشر

أ. د. عيساني محمد

فهرس المجلة

كلمة العدد	ص. ج
- الإدماج البيئي و التنمية المستدامة في ظل قانون 110/03.	
د. خالد روشو	ص 01
- الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر وأثرها على أداء الحركة الجمعوية - دراسة نقدية تحليلية على ضوء المرجعيات الدستورية والقانونية-	
أ. غانس محمد	ص 12
الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي.	
د. شامي يسين	ص 30
- الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري.	
حادي إبراهيم	ص 52
- السياسة الفرانكوفونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة	
أ. دهقاني أيوب	ص 64
- العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة.	
أ. هواري قادة	ص 86
- العسكر والسلطة السياسية في إيران.	
أ. إلياس ميسوم	ص 100
- تفعيل المقاصد الشرعية في ترسيخ المرجعية الفقهية.	
د. رصاع موسى	ص 119
- روسيا و التداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا.	
الباحثة. أسماء حداد	ص 130
- شهادة الزور جريمة ضد العدالة دراسة مقارنة في القانون المصري والجزائري.	
د. مبطوش الحاج / أ. شاكّر سليمان	ص 141
- ضمانات مبدأ السيادة الوطنية في إطار المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.	
د. باية عبد القادر	ص 157
- معوقات المحكمة الجنائية الدولية لمتابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني.	
د. بن عيسى الأمين	ص 174

ص 188	- مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان. د. شعشوع قويدر
ص 210	- نماذج من مقاصد الوقف العلمي في الشريعة الإسلامية د. أحمد بشارة موسى
ص 227	- القطاع الفلاحي كآلية للتنمية المحلية بالجزائر - ولاية تيارت نموذجا - د. ساعد محمد
ص 244	- آليات تمويل التنمية الاقتصادية وفق ميكانزمات صيغ تمويل إسلامي - الصكوك الإسلامية نموذجا- د. كروش نور الدين/ د. أولاد ابراهيم ليلي/ د. قجاتي عبد الحميد
ص 264	- تغيرات درجات التنقيط الائتماني في ظل الأزمات النفطية - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي- أ. د. دربوش محمد الطاهر/ أ. زرقان سهام/ د. يزيد تفرات
ص 279	- دور التخطيط الاستراتيجي في تفعيل تنافسية المؤسسة الخدمائية. شركة اتصالات الجزائر- موبيليس نموذجا- أ. غولام جمال الدين
ص 294	- دور التسويق بالعلاقات في تطوير الميزة التنافسية - دراسة حالة فندق صبري بعنابة- د. فيصل دلال
ص 306	- موضوع الورقة البحثية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة أنموذجا). د. رابحي بو عبد الله
ص 327	- دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية - دراسة ميدانية لعينة من موظفي الإدارة العليا والوسطي لمؤسسة كوندور condor . (ط. د) نبيل كنوش/ د/ مصطفى طويطي
ص 350	- مساهمة التدريب الالكتروني في تنمية الكفاءات. د. عماري علي/ أ. خذري توفيق
ص 360	- واقع حركية الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمودية في ظل حدة المنافسة العالمية. أ. جميلة صادق/ أ.د عبد القادر دربال

القطاع الفلاحي كآلية للتنمية المحلية بالجزائر

- ولاية تيارت نموذجا -

أ. ساعد محمد

أستاذ محاضر قسم "ب"

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت

الملخص:

- لقد أصبح موضوع قطاع الفلاحة محل اهتمام على المستوى العالمي، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على المنتج الواحد بما فيها الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات. وما يتعرض وتعرض إليه هذا الأخير من هزات وتقلبات في الأسعار أثرت على مداخيل الدولة. لذا تتسارع حكومات الدول إلى وضع برامج وسياسات فلاحية لتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تحقيق التنمية المحلية. لذا يهدف هذا البحث إلى تبيان مدى مساهمة القطاع الفلاحي من خلال ميكانيزماته المختلفة في تحقيق التنمية المحلية على غرار الشعب الفلاحي بمختلف أنواعها، توفير الغذاء، امتصاص البطالة... الخ. إذ توصلت الدراسة إلى أن هناك دور فعال يقوم به القطاع الفلاحي من خلال مساهمته في زيادة الناتج الوطني بصفة عامة وتحقيق التنمية المحلية بصفة خاصة، وتبين هذا جليا من خلال الدراسة التطبيقية على ولاية تيارت نموذجا. كما أوصت الدراسة على الزيادة من حجم التحفيزات الموجهة للفلاحين خاصة في مجالات القروض والتوعية الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، التنمية المحلية، الإصلاح الفلاحي، الشعب الفلاحي

Summary:

The issue of agriculture has become a global concern, especially for countries that depend on one product, including Algeria, which relies on the hydrocarbons sector. And the exposure and exposure to the latter of shocks and fluctuations in prices affected the income of the state. Therefore, the governments of countries are accelerating the development of agricultural programs and policies to achieve food security and thus achieve local development. This research aims at showing the contribution of the agricultural sector through its different mechanisms in achieving local development, such as the agricultural people of all kinds, providing food and absorbing unemployment. ...etc. The study found that there is an effective role played by the agricultural sector through its contribution to increasing the national output in general and achieving local development in particular. This is evident in the applied study on the state of Tiaret.

key words : Agriculture, local development, agricultural policies, the peasant

أولا: الجانب المنهجي

1- تمهيد:

كان وما يزال للقطاع الفلاحي أهميته القصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لجميع دول العالم بما فيها الجزائر، رغم ذلك فالجزائر منذ بداية السبعينات ومع انتعاش قطاع المحروقات وبداية التصنيع أهملت القطاع الزراعي. حيث عرف هذا القطاع قصورا في تكوين رأس المال بسبب انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة إليه بالقياس مع القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية لاعتماد الدولة في تلبية احتياجاتها الغذائية على الاستيراد من الخارج مستأنسة بالفوائض المالية التي يدرها قطاع المحروقات أساسا. لكن مع بداية الثمانينات ومع انخفاض أسعار البترول تدهورت الوضعية الاقتصادية للبلاد. فالأزمة البترولية لسنة 1986 أظهرت هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري مما أدى بالسلطة القائمة آنذاك إلى إعادة التفكير في إصلاحات جذرية لتسيير القطاع العام بما في ذلك القطاع الفلاحي. لذا أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها معتمدة في ذلك على التنمية المحلية. وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

2- إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية المحلية بالجزائر؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا نطرح الأسئلة الفرعية التالية

- ما مفهوم التنمية المحلية.

- ما مفهوم الفلاحة.

- ما هي أهم الشعب المكونة للقطاع الفلاحي.

3- أهمية الدراسة:

أبرز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

وضع صورة واضحة عن مدى أهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية المحلية بولاية تيارت بصفة خاصة من خلال الشعب الفلاحية.

4- أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى التعرف على

- واقع القطاع الفلاحي بالجزائر بصفة عامة، وولاية تيارت بصفة خاصة.

- التعرف على أهم السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- أهم الشعب الفلاحية ومردودية هذه الأخيرة في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بولاية تيارت بصفة خاصة.

- التعرف على مدى مساهمة القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة.

5- فرضيات الدراسة:

- على ضوء إشكالية الدراسة والأهداف المصاغة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- من المحتمل أن السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر كلها عرفت إخفاقا.
- يساهم القطاع الفلاحي من خلال الشعب الفلاحية في زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- يساهم القطاع الفلاحي على غرار بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة أكبر في توفير مناصب العمل ومن ثم زيادة التنمية المحلية.

6- التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

- **الفلاحة:** عرفت الفلاحة على أنها جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها. كذلك تشمل الفلاحة أي عمل لاحق يجري بالمزرعة لإعادة المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية¹.
- **التنمية المحلية:** "إذ هي جميع العمليات التي تتضافر فيها جهود أفراد المجتمع مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، والعمل على تكامل هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم الوطني الشامل"².
- كما تعرفها الأمم المتحدة :** بأنها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنها اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيها الفقراء والمهمشين".
- **الإصلاح الفلاحي** يعرف بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد³.

- **الشعب الفلاحية:** تحتوي هذه الأخيرة على المنتجات الحيوانية كاللحوم البيضاء والحمراء، و المنتجات النباتية كالحبوب و الخضروات.

ومن هذا المنطلق سنعالج هذه الورقة البحثية من خلال النقاط التالية:

ثانيا: الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة

الأدبيات النظرية

1- **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر:** سنحلل واقع قطاع الفلاحة بالجزائر من خلال السياسات الفلاحية التي أنتهجتها الجزائر و كذا الشعب الفلاحية المتواجدة بها على النحو التالي:

1-1- السياسات الفلاحية بالجزائر

1-1-1 قطاع الفلاحة في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام والتجانس، فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنين، وذلك بتوفير إحتياجاتهم الغذائية، ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك، وكانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة، وهذا لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة وقابلية التخزين لمدة طويلة، واستخدام واسع في الاستهلاك، وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى والتي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانات اللازمة لزراعتها وخاصة منها الصناعية إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات، التمور، العنب، والنخيل... الخ أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي².

ومن خلال هذا نجد أن الإكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار.

1-1-2 قطاع الفلاحة بالجزائر في العهد الاستعماري

كان القطاع الزراعي قبل الاستقلال يتمثل في سيطرة أكثر من (22,000 ألف مستعمر) فرنسي وأوروبي على أكثر من (2,725,000 مليون هكتار) من الأراضي الزراعية الخصبة والتي تشكل خمس مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وتستثمر بالوسائل الحديثة فيما بقت الأربعة أخماس في عهد أكثر من (060) ألف فلاح جزائري ، أي ما يعادل (20) هكتار لكل فلاح من الأراضي الفقيرة³.

1-1-3 قطاع الفلاحة بالجزائر بعد الاستقلال

عرف القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال العديد من التنظيمات الزراعية والقوانين، تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتطوير الزراعة كان بدايتها التسيير الذاتي. إذ ومع الرحيل المفاجئ للمعمرين من كل القطاعات وجد العمال الجزائريون أنفسهم أمام أمر واقع وبالتالي فهم ملزمون بالمبادرة في الأخذ

بزماء الأمور، سواء أكان ذلك في القطاع الفلاحي أم على مستوى مختلف الورشات الصناعية. و من منطلق هذه الخلفية ظهر إلى الوجود ما يسمى بالتسيير الذاتي كنمط وآلية تشغل القطاع الفلاحي. ففي 1963 تم تأميم الأراضي الفلاحية لقدماء المعمرين، وتطبيق نظام التسيير الذاتي على القطاع الفلاحي⁴. وأصبحت مساحة الأراضي التي تحت استثمار لجان التسيير الذاتي أكثر من (3 مليون هكتار)، حيث بلغ عدد العمال (150,000) عامل دائم يعملون داخل (2300) لجنة تسيير تابعة للقطاع الاشتراكي⁵، ثم جاءت مرحلة الثورة الزراعية كنتيجة للوضع التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضع الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، وعلى هذا الأساس صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها." إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة للملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة؛ فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985، 1989)⁶. لكن مع نهاية هذه المرحلة دخل الاقتصاد الجزائري بما فيه القطاع الفلاحي خلال الفترة (1991، 2000) في ظل تطبيق التعديل الهيكلي في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة. أزمة تعددت أبعادها انعكست على الإنتاج الفلاحي حتى نهاية سنة 2000 بعيدا عن المستوى المطلوب، بسبب التخلف الذي طغى على هياكل التنظيم والتسيير، وارتباط القطاع بعوامل المناخ وفي مقدمتها عامل المطر. أدى إلى ضالة الإنتاج بدليل أن سعر جل السلع الغذائية الفلاحية ارتفعت على غرار منتوجات الحبوب، اللحوم وذبائح البقر، الفواكه، الأسماك ب 13، 14، 18، 13 على التوالي⁷.

ثم جاءت عشرية جديدة عرفت العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع الفلاحي، حيث ساهم هذا الأخير في دفع وتيرة التنمية بالبلاد من خلال مخططين تنمويين (2001-2004 ، 2005-2009). جعله يتبوأ أهمية نسبية من خلال احتلاله المرتبة الثالثة في المساهمة في الناتج الداخلي الخام، حيث تضاعفت القيمة المضافة الزراعية الإجمالية على سبيل المثال من 3360.01 مليون دينار، 3485 م د، 3645.4 م د، 4234 م د، لسنوات 2000، 2001، 2002، 2003 على التوالي. ضف إلى ذلك كان وراء الانتعاش الذي

شهده الاقتصاد الوطني سنة 2009 النتائج الاستثنائية التي حققها القطاع الزراعي. وشكل الإنتاج الزراعي نسبة 9.3 % من القيمة المضافة الإجمالية⁸.

ليتدعم القطاع أكثر من خلال مخطط التنمية الاقتصادية (2010، 2014) من خلال برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي قدر بـ 1000 مليار دينار على مدى الفترة الخماسية 2010 - 2014 إلى تسجيل نتائج معتبرة منها إنتاج حوالي 27 مليون قنطار من البطاطا مقابل 19,5 مليون قنطار سنة 2008 وتكثيف إنتاج الحليب مما أدى إلى تقليص كميات مسحوق الحليب المستورد. ومن جهته، سجل قطاع الصيد البحري إنجازات جديدة منها القيام بحملة تقييم الموارد المرجانية وموقع لإرساء بواخر الصيد واستلام 3 مستودعات بحرية... الخ⁹. ومن ما سبق نستطيع القول أن القطاع الفلاحي من خلال السياسات الفلاحية المتعاقبة حقق فشلا تارة ونجاحات تارة أخرى تحكمت فيها عدة عوامل، تم الإشارة إليها سابقا.

1-2 أهم الشعب الفلاحية بالجزائر

1-2-1 شعبة الحبوب:

التي تحتوي على القمح الصلب، اللين، الشعير، الخرطال، كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم : (01) تطور إنتاج الحبوب

معدل النمو 2005/2004	نسبة المساهمة في الإنتاج الكلي	الإنتاج				البيان
		2005	2004	2003	2002	
-21.63	8.12	15687	20017	18023	9510	القمح الصلب
16.05	2.99	8460	7290	11626	5508	القمح اللين
-14.76	4.14	10328	121160	12220	4161	الشعير
-12.92	0.34	775	890	775	335	الخرطال

Source: Rapport sur la situation du secteur agricole 2005, page.08 .

من الجدول أعلاه أن هناك معدل نمو سالب في محاصيل الحبوب للفترة (2004، 2005) على غرار القمح الصلب والشعير والخرطال بـ (21,63-)، (14,76-)، (12,92-) على التوالي، عدا المحصول القمح اللين الذي سجل معدل نمو موجب بـ (16,05+)

1-2-2 شعبة تربية الحيوانات: التي تحتوي على رؤوس الأبقار، الأغنام، الماعز، اللحوم البيضاء، وهذا كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02) تطور الإنتاج الحيواني

معدل النمو 2005/2004	نسبة المساهمة في الإنتاج الكلي	الإنتاج				البيان
		2005	2004	2003	2002	
1.64	12.86	680	669	664	596	الأبقار
1.22	14.91	10200	10007	9579	7559	الأغنام
2.22	2.44	2300	2250	2119	1484	المعز

Source: Rapport sur la situation du secteur agricole 2005, Op, Cit, page.08.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك، معدل نمو موجب بالنسبة للإنتاج الحيواني على غرار عدد رؤوس الأبقار، الأغنام، الماعز التي سجلت (1،64، 22، 1، 2، 22) على التوالي، ماعدد اللحوم البيضاء فعرفت معدل نمو سالب (53، -15).

إما فيما يخص إنتاج الحليب والبيض خلال هذه الفترة فسجل معدل نمو موجب ب (24، 9، 80، 0)، في حين تراجع معدل نمو إنتاج العسل والصوف ب (-57، 3، -96، 6) ولكن على العموم يمكن القول أن هناك معدل نمو موجب في الإنتاج الفلاحي خلال (2004، 2005)، حيث سجل (2، 08%) في حين سجل نمو الإنتاج الزراعي (1، 64%) نسبة تقدر ب (53، 47%) من إجمالي الإنتاج، أما الإنتاج الحيواني بلغ معدل نمو 2، 52% وشكل ما نسبة (47، 52%) من إجمالي الإنتاج الفلاحي وهذا كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) تطور إجمالي الإنتاج الفلاحي (2005-2002)

معدل النمو 2005/2004	نسبة المساهمة في الإنتاج الكلي	الإنتاج				البيان
		2005	2004	2003	2002	
2.52	52.47	/	/	/	/	الإنتاج الحيواني
1.64	47.53	/	/	/	/	الإنتاج الزراعي
2.08	100	/	/	/	/	الإنتاج الفلاحي الإجمالي

Source: Rapport sur la situation du secteur agricole 2005, Op, Cit, page.08.

2- أهمية القطاع الفلاحي بالجزائر: إن إبراز أهمية القطاع الفلاحي بالجزائر يتم من خلال توضيح أهم المؤشرات الإحصائية الدالة على تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الأنشطة الاقتصادية على النحو التالي:

2-1- مساهمة القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة بالجزائر

الجدول رقم (04) المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2016 وكذا عدد مناصب العمل التابعة لها حسب قطاع النشاط.

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1316	2,06%	222790	1.74%	53445	4.69%
البناء	11389	17.85%	1310896	10.24%	246138	21.62%
الصناعة	11256	17.64%	7411469	57.90%	466382	40.97%
الصحة	935	1.47%	171948	1.34%	22478	1.97%
النقل	31097	48.74%	1095948	8.56%	162976	14.32%
السياحة	1018	1.60%	974396	7.61%	62069	5.45%
الخدمات	6786	10.64%	1169895	9.14%	116476	10.23%
التجارة	2	0.00%	10914	0.09%	4100	0.36%
الاتصالات	5	0.01%	432578	3.38%	4348	0.38%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع: www.andi.dz

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة عدد المشاريع المصرح بها في قطاعي التجارة والاتصالات هي ضئيلة جدا تكاد تكون معدومة ب (0.00، 0.01)، انعكس هذا سلبي على نسب مناصب العمل ب (0.36، 0.38) على التوالي، ثم جاء في المرتبة الثانية من حيث ضالة نسبة مناصب العمل كل من قطاع الزراعة، الصحة، السياحة ب (4.69، 1.97، 5.45) على التوالي، ليأتي في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات ب 10.23، أما قطاع البناء، الصناعة والنقل وفر مناصب شغل لا بأس بها مقارنة بالقطاعات الأخرى ب (21.62، 40.97، 14.32).

و إذا أخذنا قطاع الفلاحة على حدى يلاحظ من الجدول أن عدد العمالة الجزائرية في قطاع الزراعة ضعيف مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، هذا لأن القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير إلى أن أغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى، وهذا ما يفسر

بأن سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع مازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به وتحقيق الكفاءة في التسيير والفعالية في الانجاز من سنة لأخرى دون التأثير بظروف المناخ وتقلبات السوق المحلي والدولي. ومما تقدم يمكن القول أن قطاع الزراعة يساهم بامتصاص نسبة ضعيفة من العمالة في الجزائر مقارنة بقطاعات النقل، الأشغال العمومية والصناعة. لكنه يساهم أفضل بكثير من قطاع التجارة، الاتصالات والصحة.

2-2- أهمية القطاع الفلاحي في توفير الغذاء بالجزائر

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، حيث تزداد كمية وحجم هذه الحاجة في أي اقتصاد بازدياد عدد السكان وتنامي رغباته وزيادة دخولهم، ويعتبر القطاع الفلاحي المصدر الأول الوحيد في توفير هذه الحاجة، حيث لا يمكن تعويضه بأي قطاع آخر مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم.

والشكل الموالي يوضح معدل إنتاج الأغذية (ثابت دولار واحد للشخص الواحد) (متوسط 3 سنوات).

الجدول رقم (05) معدل إنتاج الأغذية (ثابت دولار واحد للشخص الواحد) (متوسط 3 سنوات)

(سنوات)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الإنتاج (الدولار)	121	119	125	146	145	147	143	141	149	160	170	214	225	232

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) على الموقع: <http://www.fao.org>

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إنتاج الأغذية بصفة عامة في الجزائر في ارتفاع مستمر إذ بلغ في الفترة (1999- 2001). (121 دولار). ليرتفع إلى (156 دولار) لإنتاج الشخص الواحد للفترة (2004- 2006) ثم ليتراجع هذا المعدل إلى (147 دولار) للفترة (2006- 2008). وهذا يرجع للظروف المناخية ذلك لأن هذا المعدل مرتبط بالدرجة الأولى بتساقط الأمطار، ثم ليعاود الارتفاع مجدداً و يصل إلى (214 دولار) في الفترة (2012- 2014) و هذا راجع إلى السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل الدولة بما فيها الامتيازات و الدعم الحكومي للفلاحين و الفلاحة بصفة عامة، وهذا ما قد يساعد الدولة على تجاوز التبعية الغذائية للخارج و تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية.

الدراسات السابقة:

ثالثا: الجانب الميداني أو التطبيقي للدراسة

الطريقة و الإجراءات

1- النموذج التنموي المحلي للقطاع الفلاحي بولاية تيارت سنتطرق اليه من خلال:

1-1- أهم الشعب الفلاحية و مساهمتها في التنمية المحلية بالولاية: يمكن الإحاطة بأهم الشعب الفلاحية بالولاية على النحو التالي:

1-1-1- شعبة الحبوب: تعتبر ولاية تيارت من الولايات الرائدة في إنتاج مادة الحبوب بأنواعها المختلفة وهذا نظرا لموقعها، تربيها وكذا المناخ المساعد على إنتاج مثل هذه المواد وهذا ما سنقوم بتحليله من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: (06) كمية الإنتاج بشعبة الحبوب

البيان	2013-2012			2014-2013			2015-2014		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)
الحبوب									
- القمح الصلب	109079	2127500	19	97971	1579000	16	110.500	1770600	16
- القمح اللين	69074	1070500	15	50000	480700	10	45000	630000	14
- الشعير	124196	2743000	22	67514	850000	13	65960	989400	15
- الشوفان	14017	182220	13	10010	903000	9	8000	80000	10

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت (مصلحة الإحصائيات الفلاحية)

من الجدول رقم(06) نلاحظ أن إنتاج القمح الصلب تراجع من 2.127.500 إلى 1.579.000 قنطار، إلى 1.770.600 قنطار لسنوات (2013-2012)، (2014-2013)، (2015-2014) عل التوالي، بدليل أن مردودية إنتاج القمح تراجعت من 16، 19 إلى 16 لنفس السنوات على التوالي. وهذا نظراً لتقلص المساحة المخصصة لزراعته، حيث قدرت بـ 109.079 هكتار، 97.971 هكتار ما بين سنوات (2013-2012) و(2014-2013) على التوالي، وهذا لترك الأراضي تراجعت لزيادة المردودية في السنوات المقبلة وهذا حسب تصريحات القائمين على القطاع وعلى العموم يمكن القول أن مردودية إنتاج القمح الصلب هي أفضل مقارنة بمردودية إنتاج القمح اللين،

الشعير والشوفان على مدار سنوات المقارنة إذ قدرت ب (13.22.15.19)، (9.13.10.16)، (10.15.14.16) لسنوات (2013.2012)، (14.13)، (2015.2014) على التوالي.

وحسب القائمين على القطاع بالولاية فإن هذه الشعبة (شعبة الحبوب) ساهمت في تحقيق إكتفاء ذاتي على المستوى المحلي وهذا ما تصبوا إليه السياسات الزراعية التي سطرتها الدولة وهو تحقيق الأمن الغذائي للأسر على المستوى المحلي بصفة خاصة وتحقيق التنمية المحلية بصفة عامة.

1-1-2-شعبة الخضر: تحظى هذه الشعبة هي الأخرى بمكانة خاصة في التنمية المحلية بالولاية لكن ليست بنفس الأهمية المطلقة التي تحتلها شعبة الحبوب وهذا ما سنتناوله من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07) كمية الإنتاج بشعبة الخضر.

البيان	2014-2013			2015-2014			2016-2015		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)
محاصيل الخضر									
الطماطم	300	84000	280	300	90000	300	350	98000	350
البطاطا	5074,81	1451643	286	5314	1507737	284	5749	1584500	5749

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت (مصلحة الإحصائيات)، مرجع سبق ذكره

من الجدول رقم (07) نلاحظ إنتاج مادة الطماطم تضاعفت من 84.000 قنطار 90.000 قنطار إلى 98000 قنطار لسنوات (2014-2013)، (2015-2014)، (2016-2015)، على التوالي، أي أن هذه المادة حققت فائضاً بدليل أن المردودية تضاعفت من 280، 300 إلى 350 قنطار لكل هكتار، وهذا ما يساعد على تحقيق الإكتفاء الذاتي بالولاية، أما فيما يخص إنتاج مادة البطاطا فهي الأخرى عرفت فائضا بارتفاع الإنتاج من 1.451.643 قنطار إلى 1507.737 قنطار إلى 158.4500 قنطار بدليل أن مردودية الهكتار الواحد تضاعفت من 284 إلى 5749 قنطار لكل هكتار لسنوات 2014، 2015، 2016 على التوالي.

1-1-3-شعبة الحبوب الجافة: والمتمثلة في إنتاج الحمص، العدس، الفول، الخ هي الأخرى سنقوم بتقييمها وتحليلها محليا حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (08) كمية إنتاج الحبوب الجافة

البيان	2014-2013			2015-2014			2016-2015		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)
الحنظل الجافة									
الحمص	280	850	3	299	1700	6	342	2215	6
العدس	520	3600	7	1601	14400	9	4400	46600	11

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت (مصلحة الإحصائيات)، مرجع سبق ذكره من الجدول رقم (08) نلاحظ أن إنتاج مادة الحمص تزايد من 850 قنطار، 1700 ق إلى 2215 قنطار بمعدل مردودية قدرها 3،6،6 قنطار لكل هكتار على التوالي لسنوات (2014-2015-2016). أما فيما يخص إنتاج مادة العدس عرفت هي الأخرى انتعاشا ملحوظا بانتقال الإنتاج من 3600، 14400، 46600 قنطار بمعدل مردودية 7،9،11 قنطار لكل هكتار لنفس السنوات هذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود فائض محسوس إذا ما قارنا السنوات السالفة الذكر مع بعضها البعض، ساهم في ذلك المساحات المخصصة لزراعة مثل هذين المادتين، الدعم المادي وكذا استخدام التقنيات الحديثة كالرش المحوري، انتقاء البذور... الخ.

1-1-4 شعبة العلف: المتمثلة في العلف الجاف، واللين سنقوم بتحليلها وتقييمها محليا وهذا ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم (09) كمية إنتاج العلف

البيان	2014-2013			2015-2014			2016-2015		
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردودية (قنطار لكل هكتار)
العلف									
العلف الجاف	30190	746600	25	25147	501378	20	87417	2002520	23
العلف اللين	7965	203400	26	7945	166800	21	8124	276010	34

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت (مصلحة الإحصائيات)، مرجع سبق ذكره من الجدول رقم (09) نلاحظ أن إنتاج العلف بالولاية مقبول جدا، حيث عرف ارتفاعا ملحوظا ساهم في رفعه العلف اللين بنسبة كبيرة مقارنة بدليل أن مردودية هذا الأخير كانت ضعيفة (25،20،23 لكل هـ) مقارنة

بمردودية العلف اللين الممتازة التي بلغت 34,21,26 قنطار لكل هكتار لسنوات (2013، 2014)، (2014، 2015)، (2015، 2016) على التوالي.

إذ ارتفع من 166800 قنطار إلى 276010 قنطار لسنوات (2014، 2015)، (2015، 2016) على التوالي مادة العلف اللين أما العلف الصلب فانتقل به الإنتاج من 501378 ق إلى 2002520 قنطار لنفس السنوات على التوالي، وجددير بالذكر أن هذا المردود الممتاز سينعكس بالإيجاب على شعبة الإنتاج الحيواني لان هناك فائض محقق في إنتاج هذه المادة إذا ما قارنا السنوات السالفة الذكر مع بعضها البعض.

1-1-5 شعبة الإنتاج الحيواني: تمثل هذه الشعبة هي الأخرى ثروة لا يستهان بها بالولاية لان هذه الأخيرة معروفة بطابعها الرعوي ضف إلى ذلك غالبية سكانها يمتنعون تربية الأغنام والأبقار، لذا سنرى مدى مساهمة هذه الأخيرة في التنمية المحلية بالولاية، وهذا حسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (10) الكمية المنتجة من الثروة الحيوانية

البيان	الكمية					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
<u>اللحوم الحمراء</u>						
لحوم المواشي	104.341	108.775	150.054	197.889	205.295	229.660
لحوم الأبقار	27.059	30.219	28.901	17.971	19.071	23.430
<u>اللحوم البيضاء</u>						
البيض	14.100	15.856	12.349	15.252.35	16.691.24	22.290
العسل	68.000	72.000	33.835	34.470	52.728	52.700
الحليب	700.000	750.000	818.440	909.190	696.260	1153.200
الصوف	17.000	17.000	17.761	21.635	36.992	21.900

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت (مصلحة الإحصائيات)، مرجع سبق ذكره

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن الكمية المنتجة من الثروة الحيوانية عرفت تطورا ملحوظا خلال خمس سنوات الأخيرة من 2010 إلى 2015 ساهمت فيها كمية اللحوم المنتجة بكميات كبيرة بنوعيتها الحمراء والبيضاء، فإذا أخذنا على سبيل المقارنة الكمية المنتجة من لحوم المواشي تضاعفت من 104,341 قنطار، 108,775 ق، 150,054 ق، 197,889 ق إلى 229,660 ق، 229 ق للسنوات السابقة الذكر، في حين أن لحوم الأبقار عرفت

تذبذبا في الكمية المنتجة فمن 27 ق، 30 ق، 28 ق، 17 ق، 19 ق لسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي.

هذا فيما يخص اللحوم الحمراء، أما اللحوم البيضاء عرفت تحسنا ملحوظا حيث تزايدت من 69,935 ق إلى 122,1144 ق، 95,066 ق إلى 113,700 ق لسنوات 2010، 2012، 2013، 2014، 2015، على التوالي.

أما حجم وكمية الثروة الحيوانية الأخرى على غرار كمية البيض المنتجة، العسل، الصوف فرعت تزايدا متذبذبا ماعدا كمية الحليب المنتجة حققت فائضا بانتقالها من (700 لتر)، (750 ل)، (818,44 ل)، (909,19 لتر)،

(969,26 ل) إلى (1153,200 لتر) وهي كمية معتبرة تغطي الاحتياجات.

وعموما الكمية المنتجة من الثروة الحيوانية مقبولة إلى حد ما ساهم فيها عدة عوامل منها الفائض المحقق في مادة العلف وكذا الظروف المناخية الملائمة.

2: تطور العمالة بحسب قطاعات النشاط بالولاية:

سنقوم بتحليل و تتبع تطور العمالة بولاية تيارت و مدى مساهمة هذه الأخيرة في التنمية المحلية بها، وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور مناصب العمل بولاية تيارت (2016-2017)

القطاع	السنة	2016	ولاية	2017	ولاية
الفلاحة	09	946	137	552	
الصناعة	357	2314	738	1204	
البناء الأشغال العمومية والري	1080	190	917	1717	
الخدمات	1065	1590	805	1344	
المجموع	2511	5040	2597	4817	

المصدر: الوكالة المحلية والولاية للتشغيل بولاية تيارت

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مناصب الشغل التي توفرت على مستوى ولاية تيارت في سنة 2016 (2511 منصب عمل) في حين تضاعفت في 2017 إذ بلغت (2597 منصب عمل). ساهم فيها قطاع الفلاحة بعدد أكبر من المناصب ب (137 منصب عمل) في 2017 بعد ما كان (09 مناصب) فقط في سنة 2016. و هنا تظهر القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في التنمية المحلية.

أما إذ أخذنا الولاية ككل بدوائرها و بلدياتها لوجدنا أن مناصب العمل المستحدثة في الولاية ككل تناقصت من 5040 منصب عمل إلى 4817 ذلك منصب عمل و مع ذلك بقي قطاع الفلاحة 552 منصب عمل، وهذا رغم عزوف الشباب للإقبال على العمل بهذا القطاع وتوجههم لقطاع الخدمات الذي استقطب (1344) منصب عمل، ليتذيل قطاع البناء و الأشغال العمومية والري الترتيب بـ (177) منصب عمل. وترك المجال في هذا القطاع للأجانب (كالأتراك، والصينيون). وهذا ناجم حسب مستشاري الوكالة الولائية للتشغيل لضعف الأجر وكذا الامتيازات المنعدمة مقارنة بالأجانب.

الخاتمة:

من خلال تتبعنا لأثر مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية. توصلنا إلى أن الفلاحة هي جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب، الصوف، اللحوم، الجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها. في حين أن التنمية المحلية هي العمليات التي تتضافر فيها جهود أفراد المجتمع مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف والاقتصادية للمجتمع المحلي والعمل على تكامل هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة، وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم الوطني الشامل.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من المحتمل أن السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر كلها عرفت إخفاقا. وهي فرضية

خاطئة

بدليل أن القطاع الفلاحي من خلال السياسات الفلاحية المتعاقبة حقق فشلا تارة ونجاحات تارة أخرى تحكمت فيها عدة عوامل، تم الإشارة إليها سابقا.

الفرضية الثانية: يساهم القطاع الفلاحي من خلال الشعب الفلاحية في زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق

الاكتفاء الذاتي. فرضية صحيحة

بدليل أن ولاية تيارت حققت زيادات معتبرة في الانتاج خاصة فيما يتعلق بشعبة الحبوب.

الفرضية الثالثة: يساهم القطاع الفلاحي على غرار بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة أكبر في توفير

مناصب العمل ومن ثم زيادة معدلات التنمية المحلية. فرضية صحيحة

بدليل مناصب العمل التي وفرها القطاع على المستوى المحلي.

النتائج و التوصيات:

وتوصلنا **كنتائج** إلى أن هذا لن يتأتى إلا من خلال السياسات الفلاحية المنتهجة، كالتى سطرت من طرف الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بدءا بسياسة التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي ومن ثم تعميمه على بقية القطاعات. إلا أن هذه المرحلة فشلت نظرا لنقص الكفاءة سواء العلمية أو حتى العملية للمورد البشري لتأتي مرحلة الثورة الزراعية التي أعطت نتائج نستطيع القول عنها أنها إيجابية إلى حد كبير. تلتها مرحلة دخل فيها الاقتصاد الجزائري بمعية القطاع الفلاحي أزمة تعددت أبعادها، انعكست على الإنتاج الفلاحي حتى نهاية سنة 2000 بعيدا عن المستوى المطلوب. لينتعث بعدها الاقتصاد من خلال المخططات التنموية بدءا من (2001-2004-2005-2009). ساهم في ذلك القطاع الفلاحي بنسبة أكبر إذ جعله يتبوأ أهمية نسبية من خلال احتلاله المرتبة الثالثة من خلال المساهمة في الناتج الداخلي. ليتدعم القطاع أكثر من خلال مخطط التنمية الاقتصادية (2010، 2014). وانعكس هذا على المستوى المحلي بأخذ ولاية تيارت نموذجا إذ تضاعف الإنتاج تقريبا على مستوى جميع الشعب الفلاحية. إذ حققت هذه الأخيرة مردودا لابأس به انعكس على تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى المحلي على غرار شعبة الحبوب، الخضضر، العلف، وأخيرا شعبة الإنتاج الحيواني. واستطاع القطاع الفلاحي توفير مناصب عمل لابأس بها على غرار بقية القطاعات الأخرى. و بهذا ساهم في رفع التنمية المحلية بالولاية.

ومن هذا المنطلق نستطيع الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا. القطاع الفلاحي يعتبر آلية ومحرك للتنمية المحلية.

التوصيات:

- وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم عدد من التوصيات في هذا المجال تفعيلا لدور الفلاحة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر من خلال مايلي:
- إعطاء الأولوية لنشاطات الإرشاد لصالح كل الفلاحين.
 - إعطاء ديناميكية وتدعيم مبادرة الفلاحين الشباب.
 - تنشيط السياسات الزراعية والاعتماد على التقنيات الحديثة في الري والزراعة من أجل الابتعاد عن الزراعة المطرية السائدة في البلاد من خلال الاستثمار في هذا الجانب وتوعية المستثمرين في القطاع بأهمية ذلك.
 - الزيادة من حجم التحفيزات الموجهة للفلاحين خاصة في مجالات القروض والتوعية الفلاحية.

المراجع:

- 1- عبد الوهاب الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي ببغداد، العراق، ط 01، 1969، ص 37.
- 2- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، مصر 2005، ص 234.
- 3- عمر جنيبة، مديحة بخوش، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011، ص 9.
- 4- جمعية المهندسين الفلاحين، على الموقع الإلكتروني <http://alfassociation.blogspot.com>. تاريخ الاطلاع: 2018/01/02
- 5- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/200116.html>
- 1- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 1432هـ - 2011 م، ص ص 7-8.
- 2- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال، على الموقع <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/200116.html> op cit
- 3- عمر جنيبة، مديحة بخوش، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.
- 4- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط 1، 2013 م، ص 265.
- 5- بن مسعود عطا الله، أثر المنظمة العالمية للتجارة في تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 166.
- 6- عمر جنيبة، مديحة بخوش، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 11.